الفصل العاشر

الفساد الإداري في ليبيا

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أشكال الفساد الإدارية:
  1. الانحرافات التنظيمية.
  2. الانحرافات المالية.
  3. الانحراف الأخلاقي والسلوكي.

الفصل العاشـر

الفساد الإداري في ليبيا

تصنف ليبيا ضمن أكثر دول العالم انتشاراً لظاهرة الفساد الإداري، والتي ترتب على استفحالها تعثر مسيرة التنمية، وهذه الظاهرة أصابت الجهاز الإداري في ليبيا منذ انقلاب 1969م، واستشرت هذه الظاهرة في السبعينيات من القرن الماضي وتحديداً بعد 1977م، فالفساد الإداري يوجد على مستويات مختلفة من مؤسسات الدولة، فهو يوجد في جميع الأنشطة الحكومية المختلفة، خاصة القيادات الموجودة على هرم الجهاز الإداري، وكذلك في المستويات الوسطى والدنيا من الجهاز البيروقراطي.

وقد كان الجهاز الإداري في النظام السابق يعمل وفقاً لسياسات القيادة السياسية، فكان شديد الحرص على إنشاء مجتمع يقوم على الاشتراكية ويهتدي بمبادئ كتابه "الكتاب الأخضر ويرى ضرورة أن يتولى زمام القيادة السياسية والإدارية (أعضاء اللجان الثورية)، فعمل على تعيينهم في المراكز القيادية للمؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وكان معيار التعيين أساساً الولاء السياسي وليس الكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي، فكانت النتيجة أن شُغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين، مما أثر على أداء الإدارة وفاعليتها من حيث تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، ومما عزز من استشراء الفساد الإداري والمالي تورط عدد كبير من أعضاء ما كان يسمى باللجان الثورية في الممارسات المالية غير المشروعة، حيث تم

استغلال موارد الدولة لتحقيق مصالحهم الشخصية، وحققوا من خلال تلك المناصب ثراءً كبيراً لأنفسهم ولذويهم بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية، على حساب الدولة والشعب.

وكذلك من أسباب الفساد الإداري انخفاض المستوى التعليمي وضعف وسائل الإعلام في الكشف عن ممارسات الفساد الإداري بكافة أشكاله، وتدني المرتبات والأجور، وارتفاع الضرائب وإعطاء الصلاحيات الكبيرة لمحصلي الضرائب في عملية التقدير، وعدم تفعيل القانون وغياب الشفافية، كل هذه الأسباب كانت عوامل مساعدة ساهمت في انتشار ظاهرة الفساد الإداري، وكان الرقيب والحسيب هو النظام نفسه، فلا يوجد فصل بين السلطات، فالسلطة في يد شخص واحد.

وقد استفحل الفساد الإداري في ليبيا وانتشر في كل مفاصل وإدارات الدولة بمختلف مستوياتها، سواء في المستويات العليا أو الوسطى أو الدنيا من الجهاز البيروقراطي، مما جعله يأخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة، فالفساد الإداري له جذور عميقة داخل الدولة الليبية، فهو نتاج لسياسات امتدت لأكثر من أربعة عقود، أفضت لتعدد الصور المعبِّرة عنه داخل مؤسسات الدولة، **ويمكن تحديد أهم وأبرز تلك الأشكال والمظاهر في الآتي:**

1- الانحرافات التنظيمية

يقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر عدم احترام مواعيد العمل والتأخير في الحضور صباحاً أو الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، أو تزييف الأختام والأوراق والوثائق الرسمية.

2- الانحرافات المالية

يتمثل الفساد المالي في الرشاوى واختلاس ونهب الأموال العامة والانتفاع الخاص بالمنشآت والممتلكات العامة أو الاستيلاء عليها، ومن صور هذا الاختلاس أن بعض

المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبداً، وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة توضع لها ميزانية هائلة، وكذلك من صور الفساد المالي الإهمال والتقصير في حفظ المال العام وصيانته، كالإسراف وتبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، وأيضاً دفع الأموال من أجل الحصول على الشهادات العليا، الأمر الذي يترتب عليه شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على الأداء الإداري من حيث الكفاءة والفاعلية.

3- الانحراف الأخلاقي والسلوكي

هذا النوع من الفساد متعلق بسلوك الموظف، كقبول الهدايا مقابل إنجاز الخدمات، وإساءة استعمال السلطة كمحاباة الأقارب والواسطة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، والتي يترتب عليها انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، أو إفشاء أسرار المؤسسة أو الوحدة التي يتبعها الموظف، فمثلاً يقوم الموظف بتسريب معلومات غير معلنة عن مناقصات مطروحة لمشاريع عامة معروضة، بما يمكّن الشركة المعنية من الحصول على أفضلية عند التنافس على المشاريع المطروحة، أو ارتكاب الموظف لفعل مخل في العمل كاستعمال المخدرات....الخ.

ويتضح مما تقدم أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، فعادةً ما يتداخل فيها الفساد الأخلاقي مع المالي، كتزوير نتائج الكشوف الطبية مقابل المال، حيث يتداخل فيها الجانب الأخلاقي مع المالي، وعادةً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً لانتشار الآخر، والواقع إن مظاهر الفساد متعددة وأصبحت مألوفة بين أفراد المجتمع الليبي.

وللفساد الإداري آثار مدمرة تطال كل مقومات الحياة، حيث يستنزف الأموال والثروات والوقت والطاقات ويعرقل أداء وإنجاز الوظائف والخدمات وضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر، مما يترتب عليه تأخر وتعثر مسيرة التنمية، كذالك من آثار الفساد الإداري

اجتذاب الأفراد الفاسدين وتكوين الشلل الفاسدة في الإدارات المختلفة وطرد الأفراد الأكفاء، مما يسبب بدوره في هجرة العقول إلى خارج البلاد.

والفساد الإداري يعتبر المؤشر الأول لتآكل شرعية النظام السياسي، فالفساد الإداري يقتل إحساس الثقة في السلطة السياسية لأنه يقلل من مصداقية الحكومة في أذهان الأفراد والاستهانة واللامبالاة بالمصالح العامة، وإضعاف الانتماء بالهوية الوطنية، أما على المستوى الخارجي أصبحت الدولة لا تحظى باحترام الدول والمؤسسات الدولية. وبالتالي يشكل الفساد منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.